لعنة الحروب في السودان

د. محمد الرميحي

استمرت حرب السودان بين الشمال والجنوب 22 عامـــاً من عام 1983 إلى 2005 وزادت ضراوة بعد وصول (جبهة الإنقاذ) بقيادة البشير إلى الحكم بعد انقلاب عسكري عام 1989 وكانت أطول وأعنف حرب في أفريقيا، حتى وقعت اتفاقية السلام في نيفاشا، يناير (كانون الثاني) 2005.

الحرب بدأت بسبب تبني الثنائي الحاكم في ذلك الوقت جعفر النميري وحســـن الترابي، فكرة تحويل السودان إلى دولة إسلامية، كان الدافع هروب نظام النميري من الأزمات التي يواجهها.

ازدادت الحرب مع استيلاء عمر البشير في عام 1989 على السلطة، بعد انقلاب آخر، على الحكومة المنتخبة، تلك الحرب كانت حرباً ليست عنيفة فقط، ولا أهلية، ولكن أيضاً لبست لباس الدين.

كان الخطباء في الخرطوم في يوم الجمعة يتحدثون عن ملائكة تحارب مع الجيش. قدرت ضحايا الحرب في ذلك الوقت بين مليون ونصف إلى مليونين من القتلى وأكثر من أربعة ملايين من النازحين داخلياً، ومليون آخر نزحوا إلى الخـــارج، معظم ضحايا تلك الحرب مدنيون ماتوا من الجوع والأمراض والقصـــف بالقنابل، والاقتتال القبلي أيضاً، كما عادت عمليات الرق والعبودية في بعض المناطق السودانية وقتها بسبب فراغ السلطة المركزية.

وما إن ســـقط حكم البشير 2019، حتى دخل السودان في مرحلة انتقالية قصيرة بين حربين، انتهت الأولى بانفصال جنوب السودان، في 2011، ثم اشتعلت حرب أخرى. ومن مفارقات التاريـــخ، أن آخر زيارة قام بها عمر البشير إلى الخارج، كانت تأييداً لبشار الأسد، لشد أزره! بعدها بأشهر سقط نظام البشير!

وظهرت لفترة قصيرة حكومة مدنية، سرعان ما سقطت تلك الحكومة لتشتعل حرب أهلية أخرى وحتى اليوم ما زالت مستمرة. هذه المرة ليست حرباً عرقية، أو دينية، أو جهوية، إنها حرب الاستحواذ على الثروة والسلطة لا أكثر. وهي حرب المراوحة. حالياً تركت الحرب عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، ونحو 13 مليوناً من المهجرين في الداخل والخارج، عدا الموتى جوعاً ومرضاً، وقصفاً.

الشعب السوداني بقي موحداً تحت الاستعمار رغم تنوعه عرقياً وإثنيا ودينياً، بعد الاستقلال فشلت النخبة السودانية في إقامة الدولة المدنية الحديثة، فاشتعلت حرب الشمال والجنوب، وبعد اســـتقلال الجنوب فشلت النخبة مرة أخرى، حتى في إقامة حكم في مجتمع ذي ثقافة واحدة، فمعظم أهل السودان اليوم هم من السنة. فالصراع هنا ليس عرقياً ولا إثنياً ولا دينياً، الصراع أصبح على المال والســـلطة والنفوذ، معظم أهل السودان من السنة الشافعية، مع تأثير صوفي قوي، وظهرت الســـلفية في النصف الثاني من حكم البشير بتشجيع منه في ذلك الوقت، فلم يعد هناك تهميش ديني أو ثقافي، كما كان بين شمال السودان وجنوبه صراع على الســـلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية، صراع يبدأ ولكن لا ينتهي.

«الدعم السريع» مؤسسة عســـكرية تم إنشاؤها في عام 2013 أساساً من الجنجويد التي ظهرت في عام 2000 في أثناء حرب دارفور، وقد أسسها نظام عمر البشير، كذراع أخرى للسلطة العسكرية، تشابه إلى حد ما الحرس الثوري في إيران، هذه القوة مكونة من أهل السنة، وبعد أن تمكنت، أرادت أن تشارك في السلطة بعد الثورة على البشير، إلا أن الجيش السوداني لم يقبل، وأراد دمجها في الجيش، فنشب الصراع.

الضحية، الشعب السوداني الذي يعاني اليوم من تهجير في الداخل والخارج، ومن جوع ومن قتل أيضـــاً، وحالات من الإبادة في غرب دارفور وثقتها الأمم المتحدة، وأكثر من مليون من اللاجئين في الداخل والخارج، ذلك ثمن إنساني باهظ. ولكن الثمن الأكبر سوف يأتي بعد ذلك، لأن السودان لن يبقى كما هو، بل في الغالب سوف يتقسم من جديد، وهكذا أصبح السودان من بلد واحد بعد الاستقلال 1956 إلى بلدين في الثمانينات، إلى أكثر من ذلك في العقود المقبلة!

إنه فشل ذريع للنخب السودانية الموبوءة بالانقسام والتشرذم.

آخر الكلام: هل شـــاهد العالم شـــعباً يمزق نفسه، ليس بسبب طموحات جغرافية أو عرقية أو مذهبية أو دينية، ولكن للاستحواذ على الثروة والسلطة، في بلد ينزف بشكل يومي؟!

عن «الشرق الأوسط»

من الصهيونية إلى «الصهيونية الجديدة» .. إسرائيل تكتب نهايتها

د. أحمد عبد العزيز بكير
أستاذ الكيمياء - جامعة الملك فيصل بن عبد العزيز باحث في الشئون العربية والشرق أوسطية.
Dr.AhmedBekair@gmail.com

كما لكل شيء نهاية، فإن الصهيونية العالمية آخذة في الأفول، وقد دخلت مرحلة العد التنازلي، ولو استغرق الأمر عقوداً. فما نراه اليوم أن الفكرة آخذة بالتآكل، وأن النسخة الحالية من الصهيونية تختلف عما أراده هرتزل ووايزمان وبن جوريون، وهي حتى ليست صهيونية جولدا مائير أو رابين أو بيرز، إنها صهيونية متحجرة، جسدها يعيش مع العصر التكنولوجي الحديث، وروحها تمثل الجانب المظلم من التاريخ الاستعماري العفن.

ثمة تحول جذري في المشرع الصهيوني كحركة قومية استعمارية نشأت في القرن التاسع عشر، إلا أن التحول الخطير بدا جلياً في العقود الأخيرة، حيث التحول من المشروع العلماني القائم علي إنشاء «وطن قومي لليهود»، إلى أيديولوجية دينية متطرفة تقود إسرائيل وشعبها نحو التفكك الداخلي والعزلة الدولية، وهذا ما حذر منه أبراهام بورج رئيس الكنيست الإسرائيلي السابق حين قال: «هناك احتمال حقيقي بأن يكون جيلنا هو الجيل الصهيوني الأخير».

انتقلت الصهيونية من ثوبها القديم إلي طور ما يسمي بـ «الصهيونية الجديد»ة، وبدا ذلك واضحاً بعد انتخابات ٢٠٢٢ التي حقق فيها تحالف أقصى اليمين بقيادة نتنياهـــو وتحالف اليمينين المتطرفين ســـموتريتش وبنجفير فوزاً ســـاحقاً «٦٤ مقعداً من ١٢٠»، وهو ما اعتبره الكاتب الإسرائيلي ناحوم برنياع «بداية النهاية لعصر الصهيونية العلمانية»، ووفقاً لذلك فإن الصراع بين الصهيونية العلمانية والدينية هو العامل الأبرز الذي «يكتب حالياً وسيخط مستقبلاً سطور نهاية المشروع الصهيوني». فحكومة نتنياهـــو الحالية هي الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، وتدفع بأجندة تستبدل القيم الديمقراطيـــة التي تبنتها قادة الصهيونية القديمة وعلي رأسهم ثيودر هيرتزل بقومية دينية تلمودية توسعية.

يشير «يوسي ألفر» من مركز «غافي للدراســـات» إلى أن «القومية الدينية المتطرفة ستؤدي إلى مزيد من العنف، يقود إلى نهاية المشروع الصهيوني، الذي أضحت مؤشراته في تنامي ملحوظ علي الصعيدين الداخلي والخارجي.

فداخلياً: شهدت الأشـــهر السابقة لحرب غزة ٢٠٢٣ مظاهرات حاشدة ضد حكومـــة نتنياهو بســـبب أزمة الإصلاحات القضائية، التي هدفت إلى تقليص صلاحيات القضاء لصالح السلطة التنفيذية. هذه الانقسامات ستشتعل مرة أخرى بعد الحرب مباشرة.

من جهة أخري فتلاشي معامل الأمان الذي قامت عليه دولة الكيان الصهيوني، أصبح واحداً من أهم وأخطر العوامل التي تؤرق معيشة المستوطنين، مع بداية طوفان الأقصي والقصف الإيراني الذي أكد ألا أمان لهم بالأراضي المحتلة، بل بات التعويل علي إسرائيل كوطن قومي لليهود ضرباً من خيال. وعلي ذلك حدثت هجرة عكسية لأكثر من ٩٠٠ ألف مستوطن عام ٢٠٢٢، وتصاعد حتي مليون و٤٠٠ ألف مع نهاية عام ٢٠٢٣ ومازال العدد في ازدياد مع طول أمد الحرب، والقصف الإيراني للداخل الإسرائيلي من فترة لأخرى، والذي أدي لتنامي الشعور لدي اليهود بفقدان الثقة في الكيان كوطن قومي يؤويهم من مخالب المتربصين بهم.

علاوة علي ذلك فـــإن مواطن الداخل الإسرائيلي بدأ يضع نفسه في مقارنة مع يهود الغرب في أوروبا وأمريكا، واستوعب أنهم أكثر سعادة ورفاهية منه، بحسب استطلاعات للرأي. ومع التوسع في المعركة وتوريط نتنياهـــو وحكومته للجيش الإسرائيلي بخوض معارك ضارية علي خمس جبهات، ازدادت بالتبعية كلفة الحرب الباهظة وتراجعت الاستثمارات الأجنبية بسبب الشعور الدائم بالتهديد لدي المستثمرين الأجانب، وبات الكيان أمام أزمة اقتصادية مروعة لم يعرفها منذ نشأته قبل سبعين عاماً ونيف.

وخارجياً: فالعوامل المُسرِّعة للأنهيار متنوعة وأهمها علي الإطلاق هو التحول العالمي في دعم القضية الفلسطينية تحديداً فيما بعد أكتوبر ٢٠٢٣، حيث شهدت القضية الفلسطينية دعماً غير مسبوق في الغرب وأمريكا، حيث حراك الجامعات الأوروبية والأمريكية وعلي رأسها جامعة كولومبيا التي كانت لها الهَبَّة الإستباقية للجامعات الأمريكية مُوَّرطة ولأول مرة رئيس الجامعة « نعمت شفيق» مصرية الأصل، وشرطة الحرم الجامعي في فض مظاهرات وحراك طلاب الجامعة الذين واصلوا نضالهم حتي تقدمت شـــفيق باستقالتها لعدم قدرتها علي استيعاب حراك الطلاب داخل حرم الجامعة.

كما أن للمقـــررة الأممية الإيطالية فرانشيسكا ألبانيز دوراً عظيماً في الدفاع المستميت عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة، ونشر جرائم الإحتلال بغزة دون خوف أو تـــردد، ما أفقد إسرائيل شرعيتها الدولية، حتي خرجت اصوات عالمية منادية بمنح «جائزة نوبل للسلام» للسيدة ألبانيز.

من ناحية أخري فإن تصدُّع الدعم الغربي اللامحدود للكيان والذي بدأ مع ظهور منظمات يهودية معادية للصهيونية كفكر استيطاني معادٍ للبشرية، مثل منظمـــة «J-Streat» التي تدعم حل الدولتين وتعارض الإستيطان، وتقف في وجه منظمة «AIPAC» لتمثيل وخدمة مصالح اليهود.

إن إسرائيل اليـــوم تقف أمام اختبار وجودي تقترب من خلاله حد التهاوي والإنحطاط، ومع تفاقم الصراع الديني العلماني الذي لربما يفضي بالنهاية لحرب أهلية يؤدي علي إثره لانهيار أسوأ نظام فصل عنصري في التاريخ الاستعماري، علي غرار «أبارتهايد» جنوب أفريقيا، تحت ضغوط محور المقاومة الشرس علي جبهات النضال والعقوبات الدولية.

ختاماً.. كما قال الدكتور عبد الوهاب المسيري: «حركات التحرير في التاريخ لا تُهزم»، فالمشروع الصهيوني بتحوله إلى نسخة متطرفة من نفسه، يكتب نهايته بيديه عبر سياسات دفعت العالم ليقف مع ضحيته، ودفعت أبناءه ليخرجوا من أسطورة «الدولة الآمنة» إلى واقع الدولة الأكثر خطورة عليهم. النهاية قد تستغرق عقوداً، لكنها «مصير محتوم».

خطيئة «سَكّنْ.. تَسلَمْ» !

عبد الله عبد السلام

كنت أتحدث مع زميل قبل أيام، فإذا به يُبدى استياءه من أسلوب تعاملنا مع الأخبار والبيانات والتصريحات الصادرة من الجهات الحكومية والرسمية، يقول: عندما أريد تحويل البيان إلى مادة صحفية قابلة للنشر عن طريق تعميقه والإضاءة عليه يكون رد رئيسي: التجويد ليس مطلوبا. خذ الخبر أو البيان كما هو. إنها نفس قاعدة: «سَكّن.. تسلم» اللغوية العريقة، والتى تعنى أن يقف المتكلم، محاضرا أو خطيبا أو مُحدثا أو قارئا، بالسكون على آخر كل كلمة من كلامه، عجزا منه عن ضبطها الصحيح.

الشاهد أن حياتنا على كل المستويات تقريبًا تطبق هذه القاعدة بحذافيرها. عندما يتعرض الواحد فينا لنزلة برد أو صداع أو عارض صحى آخر، يكون المُسَكّن هو الحل. ليس مهما رؤية الطبيب وعمل الفحَوصات اللازمة. يكفى تســـكين الألم. هناك توافق عام على ذلك، من المريض والصيدلى والأسرة أيضا. فى المدرسة، القاعدة الأساسية: «لا اجتهاد مع النص». ذاكِر الدروس، والأفضل حِفظها كما هى. لا تتفلسف. فى الأمور الدينية كذلك. لا تقترب من النصوص وَتحاول أن تبحث عن فهم آخر غير المستقر والدائم. فى المؤسسات الحكومية، حدِّث ولا حرج. شبكة أمان الموظف هى قاعدة «سَكِّن تَسلمْ». الموظـــف المثالى عندنا هو من يحفظ اللوائح التى ورثناها كابراً عن كابر، ويطبقها ثم يعلمها ويسلمها لمرؤوسيه، كما فى شخصية عثمان بيومى بطل رواية «حضرة المحترم» للأديب الخالد نجيب محفوظ.

خلال الأسابيع الماضية، عندما تعرضنا لحادث الطريق الإقليمى وحريق سنترال رمسيس وسلسلة حرائق أخرى، كانت الغاية التى سيطرت علينا السعى لوقف ما يحدث حتى تعود الأمور إلى ما كانت عليه.. إنها سياسة الحد الأدنى، التى تقول إن تســـكين المشاكل إنجاز فى حد ذاته. لا مراجعة جذرية للأســـاليب التى نتعامل بها ونسير عليها، ولا تطوير أو تغيير أو إبداع. ليس هناك إدراك أن معالجة ما نتعرض له من مشاكل وأزمات بنفس الطريقة القديمة ليس معناه فقط عودة هذه المشـــاكل، وربما بأحجام وتكلفة مادية وبشرية أكثر، بل امتدادها وتوغلها فى أماكن وأنشـــطة لم نكن نتوقع أن تطالها.

أحد الأسباب الرئيســـية لإصرارنا على السير على هُدى «سَكّنْ.. تَسلمْ» الخوف من التغيير. تجاربنا المريرة عَلّمتنا أن القادم فى الغالب أسوأ، أوضاعًا وأشخاصًا، لذا نفضل، لا إراديًا، استمرار الأمور كما هى رغم معاناتنا منها. حالة الرُّهاب من التغيير والمســـتقبل جعلت بيننا وبين الخيال مسافات ضوئية. أصبحنا واقعيين تمامًا. يبدأ الشخص فينا ثوريًا حالمًا بتغيير مصر والعالم، لكنه يتأقلم رويدًا رويدًا مع المناخ السائد. يتعلم الحرص ويراجِع نفسه وينبذ أفكار التغيير. عندما يصبح رب أسرة أو صاحب منصب، تُعلمه الحياة أن الدفاع عن الوضع الراهن أهم وأثمن كثيرًا من محاولة تغيير قد تؤثر سلبًا على وضعه ومكانته. المفارقة أنه رغم شعبية قاعدة: «سَكّن.. تَسلم» الطاغية لدى المصريين، إلا أن المحصلة الناتجة عنها سلبية للغاية. مشاكلنا وأزماتنا تتفاقم، أحوالنا المعيشية والتعليمية والصحية تتراجع، ومع ذلك لا نزال مُصرين على أنها القاعدة المثلى.

عن «المصري اليوم» القاهرية

المشروع الوطني الفلسطيني

نبيل سالم

من يتابع تطورات المشهد الفلسطيني، ويراقب ما يحدث مـــن جرائم ترتكبها قوات الاحـــتلال في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وتنكّر إسرائيل لأبسط الحقوق الوطنية الفلســـطينية، يرى، ومن غير عناء، أن القضية الفلسطينية تمر اليوم بمنعطف هو الأخطر منذ نكبة 1948. ففي الوقت الـــذي تواصل فيه إسرائيل جرائم الإبادة الجماعية في غزة ومشاريع الاستيطان، وتهويد القدس، يعيش الشعب الفلسطيني أزمات أخطر، تفرزها حالة الانقسام السياسي العميق بين سلطتين منفصلتين، وحركات وتيارات سياسية وأجنـــدات متباينة، مـــا يُفقد البطولة التي يبديها المقاومون الفلســـطينيون، ســـواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، الكثير من إنجازاتها على مذبح الخلافات الداخلية، وهو ما يدفع بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى مآزق تفرض على القوى السياسية الفلسطينية الاعتراف صراحة، ومن دون مواربة، بأن الحالة في الساحة الفلسطينية باتت بحاجة إلى إصلاحات حقيقيـــة، وتصويب البوصلة النضالية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح من جديد.

ومع هـــذا الواقع، لا يبدو الحديث عن تصحيح المسار الوطني الفلسطيني ترفاً سياسيا، ولا مجرد خيار مرحلي، بل ضرورة وجودية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

والمطالبة بتصحيح المسار الوطني لا تعني بأي حال من الأحوال تخطيء التجربة النضالية الفلسطينية، التي قدم الشعب الفلسطيني في إطارها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى وعشرات آلاف الأسرى، وإنما تقييم المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، واستخلاص النتائج والعبر منها.

صحيح أن المشاريع الوطنية والتحررية لا تسير في اتجاه مستقيم دائما، وأنه من الطبيعي أن تواجهها الكثير من المطبّات والمنعطفات الإجبارية القاسية، ومسارات الصعود والهبوط، وأن تشـــهد هزائم وتراجعات وتصدعات أحياناً، لكن تجاوز هذه المطبّات والمنعطفات والتحديات لا يمكن أن يتم من دون مراجعة حقيقية لكل المواقف أو الأخطاء التي تركت بصماتها واضحة على القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حالة الانقسام وغياب الإجماع الوطني، وتهميش المؤسسات الشرعية، وانحسار العمل السياسي الفلسطيني في أيدي طبقة سياسية مهيمنة في الداخل الفلسطيني، وغياب المشاركة السياسية الفعلية للفلسطينيين خارج الوطن.

فمن بين كل هذا الركام، ومئات جثث الشهداء الذين يتساقطون يومياً برصاص قوات الاحتلال العـــنصري الإسرائيلي، وهذه العاصفة الدموية، ألا يحق للشعب الفلسطيني أن يتساءل كيف يبني مشروعه الوطني الذي عُمِّدَ بدماء الشهداء على مدار نحو مئة عام ونيف، أي منذ رَسْم مخططات المشروع الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 وحتى يومنا هذا؟

لقد بات واضحاً أن الشعب الفلسطيني لا يحتـــاج اليوم إلى مزيد من الخطابات وتقديم الرؤى السياسية المتضاربة التي تعرقل مسيرة المشروع الوطني، وإنما إلى استراتيجية فلسطينية وطنية جامعة، خاصة في ظل وجود السلطة الفلسطينية التي مازالت تراهن على مفاوضات مزمنة لا طائل منها، وتنسيق أمني لم يجلب معه سوى المزيد من التآكل للشرعية الفلسطينية التي حاولت منظمة التحرير الفلسطينية رسم معالمها في اتفاق أوسلو، رغم التنازل عن أكثر من 80% من مساحة الوطن الفلسطيني المغتصب، أملاً في سلام يقود إلى دولة فلسطينية لم تكن سوى يافطة لمفاوضات عبثية استغلها الاحتلال لتمدده الاستيطاني، وزيادة جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

ويكفي القول إن عدد المســـتوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تضاعف إلى أربعة أضعاف بعد اتفاق أوسلو عام 1993، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه في عام 1992 كان عدد المســـتوطنات في الضفة الغربية 172 مستوطنة، يقطنها حوالي 250 ألف مستوطن، ليصل العدد إلى 444 مستوطنة وبؤرة استيطانية عام 2023، تضم نحو 950 ألف مستوطن، أي ما يقارب المليون.

والطامّة الكبرى أن كل هذه السياسات التوسعية العدوانية كانت تسير جنباً إلى جنب مع استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وتأجيل أو تعطيل الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية، حيث انتهت مدة ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام 2010، كما تم تأجيل الانتخابات الرئاســـية والتشريعية الفلسطينية في عام 2021، وذلك بعد رفض ســـلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراء الانتخابات في القدس، حيث لم يتم تحديد موعد جديد للانتخابات حتى الآن، ناهيك عن تلاشي دور المنظمات الشعبية كاتحادات الطلاب والعمال والكُتّاب والمرأة، وغيرها، وهي اتحادات ومنظمات شعبية لعبت دوراً كبيراً في الستينات والسبعينات في نهوض الوضع الفلسطيني وتشكيل هوية الفلسطينيين، كما أنها شكلت إطاراً وسطاً بين المجتمع المدني والوسط السياسي الفلسطيني.

أمام هذا الواقع، يبـــدو أن أي نقطة انطلاق جادة لاستراتيجية فلســـطينية لمواجهة المرحلة الراهنـــة، بما تحمله من تحديات ومخاطر، يجب أن تبدأ من تشخيص الداء أولاً، لا من ترميم واجترار الشعارات، وأولى خطوات هذه الاستراتيجية الوطنية يجب أن تبدأ أولاً وقبل أي شيء آخر بما هو مطلوب فلسطينياً، وهو إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، التي يسعى الاحتلال العنصري الإسرائيلي إلى تعميقها في الشارع الفلسطيني، لا سيما وأن هذا الانقسام بات يمثل أداة وظيفية تخدم ديمومة الاحتلال، وتمنع أي تقدم حقيقي في المشروع الوطني الفلسطيني التحرري.

عن "الخليج" الإماراتية